

# الحكومة تتجه لرفع أسعار الكهرباء والبتترول بداية من يوليو



الاثنين 12 أبريل 2010 12:04 م

12/04/2010

نافذة مصر / الشروق

ذكرت تقارير صحفية أن الحكومة تنوي رفع أسعار استهلاك الطاقة ، بشكل غير مباشر، فى قطاعى الكهرباء والبتترول، بالتزامن مع أنباء حول إعادة النظر فى أسعار الكهرباء والبتترول اعتبارا من شهر يوليو المقبل، بداية العمل بالموازنة العامة للعام المالى الجديد 2010 / 2011. وحسبما أكدته مصادر حكومية رسمية فإن الحكومة ستسترشد فى ذلك بما فعلته فى قطاع الاتصالات وفاتورة الهاتف الأرضى، «لكن متى وكيف فنحن ننتظر القرار»، على حد تعبير أحدها.

ودلت المصادر على ذلك بالقول بأنه لم تكن مصادفة أن يقدم وزير البترول تقريرا حول معدلات استهلاك المنتجات البترولية خلال السنوات الأخيرة، ويكشف زيادة استهلاكها بنسبة 17% سنويا فى البنزين، على سبيل المثال، بعد ما كانت هذه الزيادة لا تتعدى حاجز 2% سنويا، وقال المصدر إن ذلك يعنى زيادة فاتورة دعم المنتجات البترولية، لافتا النظر إلى أن فاتورة دعم المنتجات البترولية خلال التسعينيات لم تزد على 9 مليارات جنيه، فى حين وصلت خلال العقد الحالى إلى 373 مليارا. وقال مصدر حكومى طلب عدم الكشف عن هويته: «يعنى هذا أن تحريك أسعار منتجات الطاقة بصفة عامة فى جميع المجالات سواء الاستخدام الصناعى أو غيره أصبح ضرورة الآن»، مضيفا «لكن السؤال المطروح هو متى وكيف يتم ذلك».

وشددت المصادر على أن هذه لا تزال نقطة خلافية فى الدوائر الحكومية المختلفة، ومراكز اتخاذ القرار. وأضاف مسئول رفيع المستوى: «هذه قضية تاريخية ورثتها الحكومة الحالية عن حكومات سابقة» ولو استطاعت تلك الحكومات أن ترفع أسعار المنتجات البترولية ولو بمعدل عشرة قروش سنويا حتى الآن لما وصل الدعم الذى تتحمله الحكومة إلى 8 ملايين جنيه فى الساعة أو 185 مليونا فى اليوم بواقع 68 مليار جنيه خلال العام المالى الماضى فقط».

وسيعمل المجلس الأعلى للطاقة الذى تم إنشاؤه قبل عامين تقريبا، على إعادة هيكلة مثل هذه الأمور، كما أن «الحكومة تسترشد فى ذلك بما حققه جهاز تنظيم الاتصالات، الذى حقق نجاحا كبيرا فى أهم القطاعات الحيوية ما كان يمكن أن تحدث لو استمر الوضع على ما هو عليه الآن فى قطاع الطاقة»، مشيرة إلى وجود تحريك فى أسعار قطاع الاتصالات مقابل خدماته، دون أن يشعر بها المواطنون. وأضاف المسئول: «كانوا يدفعون الفاتورة الخاصة بالتليفون الثابت مرتين فى السنة متضمنة الاشتراك وضيبة المبيعات والآن تدفع الفاتورة أربع مرات بما يعنى ضرائب أربع مرات واشتراك أربع مرات ورسوم إدارية، والسؤال هل شعروا بذلك؟ والإجابة «لا» لأنها كانت تدريجية، وهو ما نريده الآن فى قطاع الطاقة».